

واقع القطاع الصناعي العربي ومتطلبات تأهيله

The reality of the Arab industrial sector and the requirements for its qualification

ابتسام قويدر*

¹ جامعة صالح بونبيلدر - قسنطينة 3 (الجزائر)، ibtissem.kouider@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/14 تاريخ القبول: 2021/12/09 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص: تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع الصناعة العربية خلال الفترة (2010 - 2019) وإبراز مختلف المتطلبات الواجب توفيرها لتأهيلها وتعزيز دورها في تنمية الإقتصاديات العربية، فالتطورات والتوجهات الحالية التي أفرزتها ظاهرة العولمة طرحت جملة من التحديات على الصناعة العربية التي تتطلب العمل وتكثيف الجهود لتأهيلها وتطوير قطاعها خاصة بعدما اتضح أنها صناعة تتسم بالهشاشة والضعف كما تتسم بعدم قدرتها على التحكم في التقنيات الحديثة ناهيك عن الطابع الإستخراجي والنفطي الذي يغلب عليها وضعف مساهمة الصناعات التحويلية.

كلمات مفتاحية: صناعة عربية، أداء صناعي، تنافسية صناعية، تأهيل صناعي.

Abstract: The study aims to diagnosing the reality of the Arab industry during the period (2010-2019) and highlighting the various requirements that must be provided to rehabilitate it and enhance its role in the development of Arab economies. The current developments and trends produced by the phenomenon of globalization posed a number of challenges to the Arab industry that requires work and intensification of efforts to rehabilitate and develop its sector, especially after it became clear that it is an industry characterized by fragility and weakness, and is also characterized by its inability to control modern technologies, not to mention the extractive and oil nature that dominates it and the weak contribution of manufacturing industries.

Keywords: Arab industry; industrial performance; industrial competitiveness; industrial qualification

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

واجهت الدول العربية في ظل العولمة الإقتصادية عدة تحديات تتمثل أهمها في عدم وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم والأهداف في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى عدم قدرة المنتجات العربية على المنافسة في الأسواق الدولية، دون أن ننسى الإنفتاح التجاري الذي اعتمدته الدول العربية عبر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرة العربية والإتفاقيات الثنائية المبرمة مع بعض دول العالم الأخرى خاصة اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وما ترتب عن ذلك من تهديد لبنية القطاع الصناعي العربي الذي لم تتم بعد إعادة تأهيله ولم تتوفر فيه عناصر التنافسية، الأمر الذي يفرض على الدول العربية التهيؤ وتكثيف الجهود لتأهيل القطاع الصناعي والنهوض به وجعله أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الإقتصادية المستمرة خاصة وأن القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية الموجودة في أي دولة إذ لا توجد حالة واحدة لدولة متقدمة لا يحتل فيها القطاع الصناعي دورا مهما كما لا توجد حالة واحدة لدولة نامية حققت تطورا واسعا في قطاع الصناعة .

- إشكالية الدراسة : من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :
- كيف يساهم القطاع الصناعي في اقتصاديات الدول العربية وما متطلبات تأهيله في ظل التحديات الراهنة؟
- أهداف الدراسة : يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :
- توضيح خصائص القطاع الصناعي في الدول العربية .
- إبراز مختلف التحديات التي يواجهها هذا القطاع .
- تحليل واقع الأداء الصناعي في الدول العربية .
- استعراض مختلف المتطلبات اللازمة لتأهيل الصناعة العربية وتعزيز دورها في تنمية الإقتصاديات العربية .
- منهجية الدراسة : بالنظر إلى طبيعة الموضوع سنعتمد على كل من المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث وتحليلها واستخلاص نتائجها.

وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين : حيث سنقوم في المحور الأول بتشخيص واقع القطاع الصناعي العربي من خلال التطرق إلى خصائصه، تحدياته،

أدائه خلال الفترة (2010 – 2019)، في حين سيخصص المحور الثاني لعرض مختلف المتطلبات الواجب توفيرها لتأهيل القطاع الصناعي العربي وتعزيز تنافسيته.

2. واقع القطاع الصناعي العربي

يحتل القطاع الصناعي مركزا متميزا وذلك باعتباره قطاعا إنتاجيا يساهم بشكل بالغ في تكوين الناتج والدخل وتوفير فرص عمل، إن هذه الأهمية تقتضي منا تشخيص واقع هذا القطاع في الدول العربية:

1.2. خصائص القطاع الصناعي العربي:

تعد الصناعة العربية صناعة غير متطورة في العديد من قطاعاتها وفروعها وذلك إذا ما قورنت بالصناعة الغربية المتقدمة ، وعموما تتميز الصناعة العربية بحملة من الخصائص والسمات تتمثل فيمايلي :

- الاعتماد المفرط على القطاع النفطي حيث مازال إنتاج وتصدير النفط يشكل المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية.
- اعتماد سياسات صناعية غير فعالة، فانطلاقا من تجارب دول عربية يتضح سوء توزيع رؤوس الأموال والعمالة بين النشاطات الصناعية بشكل أدى إلى زيادة النزعة الريفية بدلا من زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج (Achy, 2013)

- تماثل الصناعات العربية في هياكل الإنتاج والتقنيات وطبيعة المنتجات .
- فقدان الترابط بين مراحل الإنتاج حيث تتسم الصناعة العربية بالتطور في المرحلة الأولى مقابل ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعة التحويلية على إنتاج السلع الاستهلاكية .
- تعتمد الصناعة العربية إلى حد كبير على التكنولوجيا المستوردة بما في ذلك التكنولوجيا المرتبطة بأساليب الإنتاج ووسائله مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي.
- انخفاض مردودية ومعدلات نمو القطاع وهذا راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية.
- تركز المنشآت الصناعية في المدن، وحتى في مناطق معينة داخل هذه المدن رغم الجهود التي بذلتها بعض الدول في نشر الصناعة على مساحة أوسع.

- تتوزع ملكية الصناعات التحويلية في الوطن العربي بين القطاعين العام والخاص إضافة للقطاع المختلط حيث لازال القطاع العام في العديد من الدول العربية يملك الجزء الأكبر من هذه الصناعات.

2.2 . تحديات القطاع الصناعي العربي:

تواجه الصناعة العربية العديد من التحديات كما تعاني من العديد من العقبات والعوائق التي تحول دون إسهامها في تحقيق نتائج إيجابية تتفق وطموح الإقتصاديات العربية ، وتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- انخفاض أسعار النفط في العديد من الحقبات نتيجة العرض المرتفع من ناحية وتقنين الطلب من قبل الدول المستهلكة للنفط من ناحية أخرى .

- ضعف البنية التحتية الصناعية إذ أن المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما يلي الخدمات الصناعية .

- ضعف مناخ الاستثمار وتباين القواعد التشريعية المتعلقة بالاستثمار (نذير، 2009، الصفحات 69 - 70) .

- ضعف الاستقرار الاقتصادي والسياسي حيث أن المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية قد فشلت في أن تكون إيجابية بصورة شاملة.

- تحرير التجارة الخارجية وتدويل الإنتاج وازدياد قوة التكتلات الإقتصادية الأجنبية العملاقة.

- محدودية عمليات تمويل الصناعات التحويلية العربية من طرف الجهاز المصرفي المحلي بالإضافة إلى تعقد إجراءاتها الإدارية وارتفاع أسعار الفائدة .

- تدني القدرة التنافسية الصناعية للدول العربية في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية وذلك بالنسبة للعديد من القطاعات والفروع (حداد، 2012، صفحة 648) .

- انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية في المشروعات الصناعية بالشكل الذي يجعل أداء هذه المشروعات دون مستواها المطلوب وهو ما أدى إلى تعثر عملية التطور في القطاع الصناعي .

- تواجه الصناعات العربية في الوقت الحاضر تحديات نابعة من تزايد الاهتمام بتوحيد المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة والتي تعتبر شرطا ضروريا لدخولها إلى الأسواق العالمية.

3.2 . أداء القطاع الصناعي العربي:

رغم أن سياسات التنمية الصناعية في الدول العربية قد تبنت بعض التوجهات الإيجابية إلا أن هناك ضعفا في مستوى أداء قطاعها الصناعي، كما أن هناك تباينا بين مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية وقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (1) : تطور الناتج الصناعي العربي خلال الفترة (2010 – 2019)

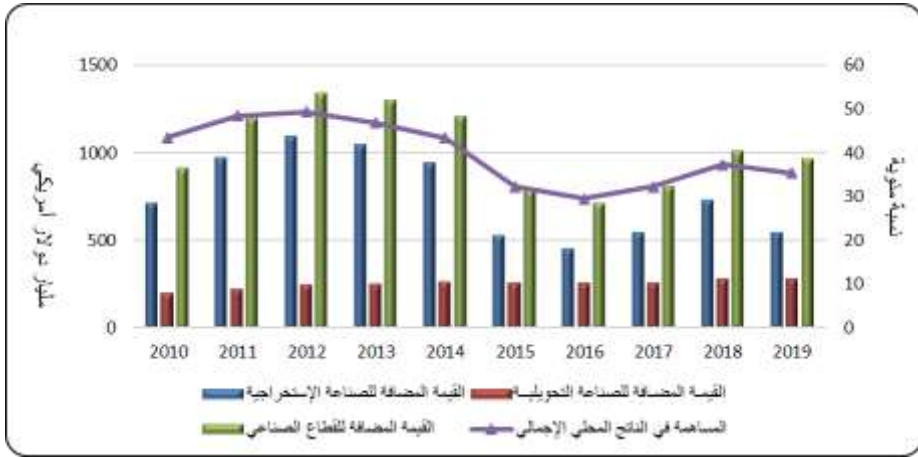
الوحدة : مليار دولار

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعة التحويلية		الصناعة الإستخراجية		السنة
مساهمتها في الناتج المحلي الخام (%)	القيمة المضافة	مساهمتها في الناتج المحلي الخام (%)	القيمة المضافة	مساهمتها في الناتج المحلي الخام (%)	القيمة المضافة	
43.5	912.0	9.6	200.6	33.9	711.4	2010
48.4	1197.7	9.2	227.7	39.2	970.0	2011
49.3	1337.9	9.2	249.1	40.1	1088.9	2012
46.8	1300.2	9.2	255.2	37.6	1045.0	2013
43.4	1208.5	9.6	267.6	33.8	941.0	2014
32.3	789.1	10.7	261.0	21.6	528.0	2015
29.5	714.5	10.8	261.7	18.7	453.2	2016
32.3	808.0	10.2	257.6	22.0	549.2	2017
37.3	1009.9	10.4	280.9	26.9	729.0	2018
35.3	968	10.3	283.2	25.0	684.2	2019

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2020)، ص74.

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق كمايلي:

الشكل (1) : تطور الناتج الصناعي العربي خلال الفترة (2010 – 2019)



المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ص 74.

عرف الناتج الصناعي العربي الإجمالي ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة (2010 – 2012) ليسجل تراجعاً سنة 2013 وذلك بنسبة بلغت 1.3% مقارنة بسنة 2012 وهو ما يعزو بشكل رئيسي إلى الإنكماش في قطاع الصناعات الإستخراجية نتيجة تراجع إنتاج النفط لبعض الدول العربية خاصة ليبيا وسوريا، وقد استمر هذا التراجع خلال الفترة (2014 – 2016) وهذا راجع للأزمة النفطية التي أثرت بشكل بالغ على الإقتصاديات العربية باعتبارها إقتصاديات ريعية بالدرجة الأولى، إذ سجل الناتج الصناعي العربي أدنى مستوى له سنة 2016 (714.5 مليار دولار)، لكن عرفت الدول العربية خلال سنتي 2017 و2018 تحسناً في معدل نمو ناتجها الصناعي الإجمالي وهذا راجع إلى تعافي أسعار النفط والتي ارتفع متوسطها من 40.7 دولار للبرميل الواحد سنة 2016 إلى 52.4 دولار سنة 2017 (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2019، صفحة 68) و 69.8 دولار سنة 2018 (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 73) لكن هذا لم يدم طويلاً إذ عرفت الصناعة العربية تراجعاً مرة أخرى في أدائها سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي نتيجة تباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمي، وبذلك فقد عرفت المساهمة الكلية للقطاع الصناعي العربي بشقيه الإستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الخام تبايناً خلال فترة الدراسة، وقد تراوحت هذه المساهمة بين 29.5% (سنة 2016) وهو أدنى نسبة لها و 49.3% (سنة 2013) وهو أعلى مستوى لها .

وقد أظهرت مؤشرات الأداء للصناعة الإستخراجية - التي تشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد والذهب والزنك والنحاس والخامات غير المعدنية كالفسفات والبوتاس والمخاجر - أن هذه الصناعة حققت قيمة مضافة قدرت بـ 1045 مليار دولار سنة 2013 مقابل 1088.9 سنة 2012 وبذلك تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الخام من حوالي 40.1% سنة 2012 إلى 37.6% سنة 2013 وهذا راجع كما سبقت الإشارة إلى تراجع إنتاج النفط العربي وقد شمل هذا التراجع معظم الدول المصدرة للنفط كاليمن وليبيا وقطر والسعودية واليمن (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، صفحة 77)، وتراوح نسبته بين 0.7% في السعودية و 81.8% في سوريا، وقد اختلفت أسباب هذا التراجع من دولة إلى أخرى فبعضها مرده إلى أسباب فنية والبعض الآخر مرده إلى التغيرات والظروف غير المستقرة التي تعيشها بعض الدول العربية ، هذا وأدى الإختيار الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ أواخر سنة 2014 إلى تدهور المساهمة النسبية للصناعة الإستخراجية في الناتج الصناعي العربي والتي انخفضت إلى ما دون 19% سنة 2016 لتشهد تحسنا نسبيا في السنوات الموالية نتيجة استقرار وتعافي سوق النفط، وفي المقابل لقد شهدت الصناعة التحويلية العربية نموا إيجابيا خلال فترة الدراسة حيث عرف الناتج الصناعي المسجل بها ارتفاعا تدريجيا (ماعدا الإنخفاض الطفيف المسجل سنتي 2015 و 2016) ، لكن تبقى المساهمة النسبية لهذا النوع من الصناعة جد متواضعة إذ بلغت في أعلى مستوياتها 10.8% وهي نسبة منخفضة جدا تؤكد ضعف القاعدة الصناعية العربية خاصة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول حديثة التصنيع كتركيا ، ماليزيا ، سنغافورة وأندونيسيا .

وبالنسبة لسنة 2020 التي تعتبر سنة استثنائية جدا جراء الأزمة الصحية العالمية التي ضربت جميع دول العالم اثر تفشي فيروس كورونا، حيث كان لهذه الأزمة تداعيات سلبية كبيرة على الإقتصاد العالمي الذي عرف ركودا غير مسبوقا نتيجة حالات الغلق والحجر التي فرضتها مختلف الدول، والإقتصاديات العربية كغيرها من الإقتصاديات العالمية تأثرت هي الأخرى بأزمة فيروس كورونا وعرفت انكماشا قدر بـ 4.4% حسب تقديرات صندوق النقد العربي ، وبذلك فقد تراجعت مستويات القيمة المضافة في العديد من القطاعات الإقتصادية بما في ذلك القطاع الصناعي، إذ تأثرت الدول العربية بانخفاض

كميات الإنتاج النفطي المقرر في إطار اتفاق " أوبك+" ينسب تتراوح بين 6% و 12% كما تأثرت بانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية بنسبة 35%، هذا وتضرر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تسهم بكل معتبر في الناتج الصناعي العربي و الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 13).

وعلى مستوى الدول يمكن توضيح القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

جدول (2) : مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية سنة 2019

الوحدة : مليون دولار

الدولة	قيمة الناتج الصناعي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدولة	قيمة الناتج الصناعي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الأردن	9002	20.6	فلسطين	2037	11.9
الإمارات	142120	33.7	قطر	78199	42.7
البحرين	12680	32.9	جزر القمر	116	9.8
تونس	6522	16.8	الكويت	69701	51.7
الجزائر	40764	24.0	لبنان	3569	6.5
جيبوتي	108	3.4	ليبيا	27202	61.9
السعودية	319893	40.3	مصر	83088	27.4
السودان	6734	17.8	المغرب	20590	17.2
سورية	5220	19.2	موريتانيا	1322	18.0
العراق	101069	49.2	اليمن	3491	14.2
عمان	34572	45.3	جميع الدول العربية	997 967	35.3

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2020) ، ص 321.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الناتج الصناعي في الدول العربية قد تفاوتت بشكل كبير من دولة إلى أخرى سنة 2019 وقد بلغت أعلاها في المملكة العربية السعودية وذلك بما يقارب 320 مليار دولار، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة، العراق، مصر، قطر والكويت، كما بلغت أدناها في جيبوتي حيث لم تتجاوز قيمة الناتج الصناعي بها 108 مليون دولار، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام في الدول العربية قد بلغت أعلاها في كل من ليبيا، الكويت، العراق، عمان، قطر والسعودية وذلك بفضل المساهمة الكبيرة لإنتاج النفط في اقتصادياتها، كما بلغت أدناها في كل من جيبوتي ولبنان، وبذلك تراوحت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بين 61.9% (في ليبيا) و 3.4% (في جيبوتي).

أ - الصناعات الإستخراجية في الدول العربية : يمكن توضيح انتاج الصناعات الإستخراجية في الوطن العربي من خلال الجدول التالي:

جدول (3) : انتاج الصناعات الإستخراجية في الدول العربية

القطاع	النفط الخام (ألف ب/ي)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار م ³)	خام حديد (ألف طن)	صخر فوسفات (ألف طن)	خام الزنك (ألف طن)
انتاج الدول العربية	24 789	610.6	14 615	59 229	124.1
القطاع	خام النحاس (ألف طن)	الألمنيوم اليومي (ألف طن)	الملح (ألف طن)	الكبريت (ألف طن)	الجبس (ألف طن)
انتاج الدول العربية	226	5 427.9	6 653.5	10 185	16 740.1

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2020) ، ص323.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الدول العربية من النفط الخام قد بلغ سنة 2019 حوالي 24.8 مليون برميل في اليوم مما يشكل حوالي 28.4% من الإنتاج العالمي من النفط الخام، وقد تركز هذا الإنتاج بين السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، الجزائر، ليبيا وعمان، كما بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق في نفس السنة حوالي 610.6 مليار متر مكعب توزعت بين عدد من

الدول العربية أهمها قطر، السعودية، الجزائر، مصر، الإمارات وعمان ، وقد ساهمت الدول العربية في تمويل أسواق الغاز الطبيعي في العالم بحوالي 14.9%، وفيما يتعلق بالصناعات التعدينية فقد أظهرت بيانات الجدول السابق مستوى متواضعا لأداء قطاعها، إذ بلغ إنتاج الحديد 14.6 مليون طن (سنة 2017) ما يمثل 0.5% فقط من الإنتاج العالمي، وقد تركز الإنتاج العربي من الحديد في موريتانيا، الجزائر، مصر، تونس والمغرب، كما بلغ الإنتاج العربي من صخر الفوسفات سنة 2018 حوالي 59.2 مليون طن توزعت بين المغرب، الأردن، السعودية، مصر، تونس، الجزائر، أما فيما يتعلق بخام الزنك فقد بلغ الإنتاج العربي نحو 124.1 ألف طن موزعة بين المغرب، السعودية والجزائر، ومن خام النحاس قدر الإنتاج بنحو 226 ألف طن تركزت في كل من المغرب، السعودية وموريتانيا، أما الألمنيوم الأولي فقد بلغ انتاجه العربي حوالي 5.4 مليون طن تركزت في الإمارات، البحرين، السعودية، قطر، مصر وعمان، وفيما يتعلق بالإنتاج العربي للملح فقد بلغ سنة 2017 حوالي 6.6 مليون طن توزعت بين أربعة عشر دولة عربية أعلاها السعودية، مصر، تونس، المغرب، العراق والجزائر، كما بلغ الإنتاج العربي من الكبريت حوالي 10.2 مليون طن ينتج في ست دول عربية أهمها الإمارات والسعودية، هذا وبلغ إنتاج الدول العربية من الجبس حوالي 16.7 مليون طن ينتج في اثنا عشر دولة عربية أعلاها عمان، السعودية، الجزائر، العراق وتونس.

ب - الصناعات التحويلية في الدول العربية : تضم الصناعات التحويلية في الدول العربية عدد واسع من الصناعات بمستوياتها المختلفة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلا أنها لا تزال متأخرة مقارنة بالصناعات التحويلية في الدول الأخرى كما أنها لا تشكل قوة مؤثرة في الصناعات التحويلية العالمية حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 1.9%، وعلى العموم تتمثل أهم الصناعات التحويلية العربية فيما يلي (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2020، الصفحات 76-79):

✓ **صناعة مواد البناء وحركة التشييد:** نما هذا القطاع بصورة مضطربة وبمستويات مرتفعة بلغت 3.2% سنة 2019، وسجلت أعلى مستويات البناء والتشييد في السعودية (43.6 مليار

دولار) تلتها الإمارات (35.5 مليار دولار) ثم قطر (25.5 مليار دولار)، وقد ساهم هذا القطاع بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الخام مثلت حوالي 180.8 مليار دولار.

✓ **صناعة الإسمنت :** إن نمو قطاع البناء والتشييد أدى إلى نمو صناعة الإسمنت الذي تطور انتاجه بمعدل 1.6% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وغطى نسبة 99.5% من إجمالي الطلب المحلي على الإسمنت، وتشير البيانات إلى أن مصر تحتل المركز الأول إذ ساهمت بمفردها بـ 22.6% من الناتج العربي للإسمنت تليها السعودية بنسبة 20.1% والجزائر 13.2%.

✓ **صناعة الحديد والصلب:** بلغ إنتاج الدول العربية من الحديد والصلب سنة 2019 حوالي 23.7 مليون طن متراجعا بنسبة 1.8% عما كان عليه سنة 2018 ، وقد واجهت هذه الصناعة تحديات انتاجية وسعيرية كبيرة نتيجة تفاوت الأسعار بين المنتج المحلي والمنتج المستورد في ظل إغراق السوق العربية بالصادرات الأجنبية من الحديد والصلب وعدم فرض رسوم حمائية.

✓ **الصناعة الصيدلانية:** بلغ إنتاج الدول العربية من الأدوية والمنتجات الصيدلانية حوالي 7.4 مليار دولار، كما بلغت قيمة الصادرات العربية سنة 2018 حوالي 3 مليار دولار في حين بلغت قيمة الواردات العربية بـ 22.2 مليار دولار مما يؤكد عدم قدرة قطاع الصناعات الصيدلانية على تغطية الطلب المحلي في الوطن العربي إذ لم تتعدى نسبة هذه التغطية 19%.

✓ **صناعة الأسمدة :** شهد إنتاج وتصدير الدول العربية من الأسمدة تطورا ملحوظا نظرا لوفرة المواد الخام الأساسية لصناعة الأسمدة، وبذلك فقد سجلت هذه الأخيرة سنة 2018 رقما قياسيا حيث ساهمت المنطقة العربية بنسبة 71% من إنتاج السوبر فوسفات الثلاثي العالمي و76% من حجم الصادرات العالمية من فوسفات الألمنيوم و42% من الصادرات العالمية لليوريا، ويتركز الإنتاج العربي من الأسمدة في الدول المنتجة للنفط والغاز والفوسفات، وفيما يتعلق بهذا الأخير تعتبر المغرب المنتج والمصدر الأول للفوسفات إذ ساهمت بـ 58% من الإنتاج العربي.

✓ **صناعة السكر:** بلغ انتاج الدول العربية من السكر سنة 2018 حوالي 3.4 مليون طن وهي كمية محدودة لا تمثل سوى 1.9% من الإنتاج العالمي كما أنها لا تغطي سوى 25.4% من الاستهلاك المحلي على رغم من توفر القدرات الإستثمارية لصناعة السكر في الوطن العربي.

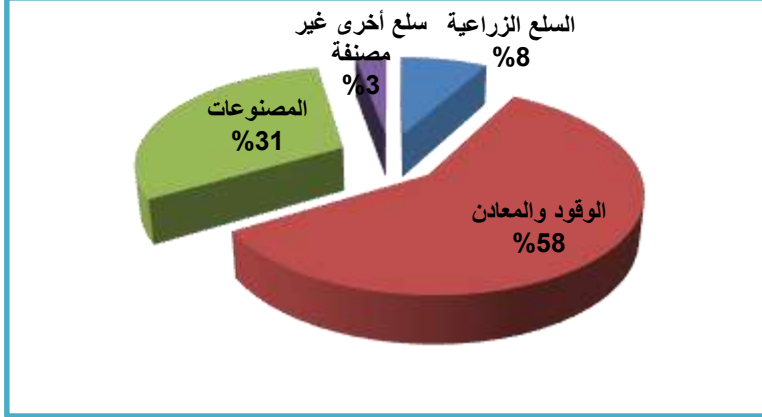
✓ **صناعة النسيج والملابس الجاهزة :** يعد قطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة قطاعا أساسا في الصناعات المعملية العربية على الرغم من التراجع الكبير الذي شهده في السنوات الأخيرة نتيجة المنافسة الخارجية الشديدة وتقدم الآلات والتجهيزات، حيث يتميز هذا القطاع بكثافة عمالية عالية تجاوزت 810 ألف شخص يعملون في حوالي 68 ألف منشأة، وقد بلغت صادرات الدول العربية من النسيج والملابس الجاهزة 14.9 مليار دولار مثلت حوالي 2.4% من صادرات هذه الصناعة في العالم، وتحتل تونس المرتبة الأولى عربيا في هذه الصادرات إذ ساهمت بمفردها بـ 25% من الصادرات العربية تليها المغرب ثم الإمارات.

✓ **صناعة التكرير :** ارتفع اجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية سنة 2019 إلى 90 ألف برميل مقارنة بمستواه المسجل سنة 2018، ما يمثل 9.9% من اجمالي الطاقة التكريرية العالمية ، ويعود سبب هذا الإرتفاع نتيجة تشغيل المرحلة الثانية من مشروع اعادة اعمار مصفاة " بيجي " في العراق ورفع الطاقة التكريرية لمصفاة الجزائر، وعلى العموم بلغ عدد المصافي في الدول العربية 63 مصفاة سنة 2019 موزعة على معظم الدول العربية في مقدمتها السعودية، الإمارات ،العراق، مصر ، الجزائر وليبيا.

✓ **الصناعة البتروكيمياوية:** تمثل الصناعات البتروكيمياوية أحد أهم الصناعات التحويلية في الدول العربية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت نهضة قوية في قطاع البتروكيمياويات على مدى العقدين الماضيين وأصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا المجال مما عزز مكانتها كمورد أساسي للمنتجات البتروكيمياوية كالأيثيلين، البروبيلين والميثانول (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 83).

ج - مساهمة القطاع الصناعي العربي في الصادرات العربية : يمكن إبراز مساهمة الصناعة العربية في الصادرات العربية من خلال عرض الهيكل السلعي لهذه الصادرات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

شكل (2) : التوزيع النسبي للصادرات العربية سنة 2019



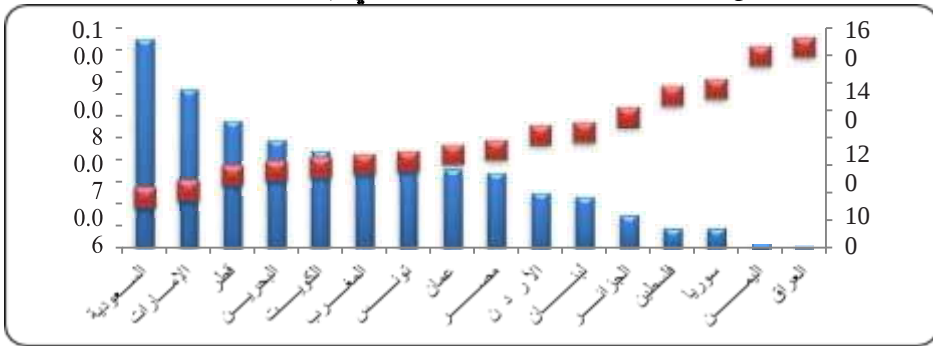
المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020، ص 368 .

من خلال الشكل السابق يتضح أن صادرات الوقود والمعادن والمواد الخام قد شكلت الحصة الكبرى في الصادرات الإجمالية للدول العربية وذلك بنسبة 58.1% مما يؤكد من جديد تبعية الدول العربية للموارد الطبيعية والطابع الإستخراجي الذي يغلب على صناعتها، إذ لم تتجاوز صادرات هذه الدول من السلع المصنعة 30.6% موزعة كمايلي: المواد الكيماوية (9.7%)، مصنوعات أساسية (6.1%)، الآلات ومعدات النقل (7.3%)، مصنوعات متنوعة أخرى (7.5%) ، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة خاصة إذا ما قورنت مع واردات الدول العربية من السلع المصنعة والتي قدرت بـ 65.2% من إجمالي الواردات مما يؤكد هشاشة وضعف قاعدة الصناعات التحويلية في الدول العربية وعدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الداخلية، وتحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث قيمة هذه الصادرات، حيث سجلت نموا ملحوظا في مجال إعادة التصدير تليها السعودية ثم المغرب .

د - تنافسية القطاع الصناعي العربي:

❖ **مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية :** يقوم هذا المؤشر على تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على انتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية ، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة، وتشير نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" إلى انخفاض قيمته في عدد من الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي وبالدول المتقدمة ، وعلى العموم بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الدول العربية في السعودية (0.095) تليها الإمارات (0.072) وقطر (0.058) والبحرين (0.049) في حين بلغ المؤشر في ألمانيا (0.515) وسنغافورة (0.256) وتركيا (0.134) مما يدل على انخفاض التنافسية الصناعية للدول العربية ومحدودية قدراتها الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 89).

شكل (3) : مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية



المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020 ، ص 89.

❖ **تنافسية المنتجات الصناعية العربية :** من خلال استخدام مؤشر معدل الميزان للتجاري إلى إجمالي التجارة تبين أن أربع عشر دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول(4) : تنافسية المنتجات الصناعية العربية

نوع المنتجات	الدول
المنتجات البلاستيكية	الإمارات، السعودية ، عمان وقطر.
الكيمائيات العضوية	البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.
الكيمائيات غير العضوية	الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، لبنان، ليبيا والمغرب.
المنتجات الصيدلانية	الأردن
الملابس الجاهزة	الأردن، تونس مصر والمغرب
الأجهزة الإلكترونية	تونس والمغرب
المنتجات الإسمتية	فلسطين ومصر
الألمنيوم	الإمارات، البحرين، السعودية، عمان ، قطر ومصر.
الزيوت والشحوم والمنتجات الجلدية	تونس

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020، ص 90.

3.متطلبات تأهيل القطاع الصناعي العربي

يقتضي تأهيل القطاع الصناعي العربي والإرتقاء به توفير العديد من المتطلبات وبذل العديد من

الجهود على المستويين القطري والإقليمي، وتمثل أهم هذه المتطلبات فيمايلي:

1.3 وضع سياسات واضحة للتنمية الصناعية: ويجب أن تتضمن هذه السياسات ماييلي:

- التوجه نحو الصناعات الثقيلة ذات التغذية العالية والصناعات الصغيرة المغذية للكبيرة .
- تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية في رسم السياسات الصناعية والاقتصادية وتوجيهها.
- تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه للمساهمة في عملية التنمية الصناعية .
- جذب الإستثمارات الصناعية الوطنية والأجنبية وتشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بلغنو و موسوس، 2010، صفحة 10) .

2.3. تهمين الموارد الطبيعية يزخر الوطن العربي بثروات وموارد طبيعية هائلة تأتي في مقدمتها الموارد الطاقوية المثلة في البترول والغاز الطبيعي، حيث يمتلك الوطن العربي من هذين الموردين احتياطات هائلة تشكل نسبة كبيرة من الإحتياطي العالمي، ويشكل الفوسفات بعد النفط والغاز ثروة معدنية لا يستهان بها خاصة في المغرب والأردن ومصر، كما يزخر الوطن العربي بموارد معدنية أخرى كالحديد خاصة في الجزائر وموريتانيا ومصر وتونس والمغرب وسوريا، الرصاص والزنك في المغرب وتونس والجزائر ومصر، اليورانيوم في الجزائر والسعودية، النحاس في مصر وليبيا والسودان (نذير، مرجع سابق، الصفحات 43 - 44). لذلك يجب أن تعمل الدول العربية على استغلال هذه الموارد بكفاءة وفعالية والمروء من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة والقطاعات المعنية تخص بوجه التحديد البتروكيميا، الألياف الاصطناعية، المحصباء، صناعة الحديد والصلب (عروب و بوسعين، 2011، صفحة 7).

3.3. تأهيل محيط المؤسسات الصناعية : حتى تتمكن المؤسسات الصناعية من مواكبة تطورات المحيط المحلي والدولي لابد من إصلاح المحيط الإقتصادي وتأهيله وذلك من خلال توفير الإستقرار السياسي والأمني، مراجعة وتطوير التشريعات والأطر القانونية قصد ملائمتها مع التشريع الدولي، إصلاح النظام المالي والمصرفي وتفعيل الأسواق المالية إضافة إلى تطوير قطاع الإعلام الإقتصادي.

4.3. ترقية الإستثمارات العربية البينية : تعرف الإستثمارات العربية البينية على أنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب أو مؤسسات عربية (من خارج الدول العربية المضيفة) والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية عامة أو خاصة أو مختلطة (بوخاري، 2009، صفحة 71)، وتعتبر الإستثمارات البينية مدخلا ضروريا لتحقيق تنمية صناعية عربية شاملة على عكس الإستثمارات الأجنبية الوافدة من دول غير عربية والتي يهدف أصحابها إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الدول العربية المضيفة (بلعور، 2010، الصفحات 138 - 139)، ونتيجة لذلك يجب على الدول العربية العمل على تشجيع هذه الإستثمارات وذلك من خلال مايلي (فرج، 2005، صفحة 172) :

- توحيد التشريعات الاستثمارية والعمل على تنفيذ ما يرد في الاتفاقيات الموحدة كالاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

- التأكيد على دور المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في استقطاب رؤوس الأموال العربية إضافة إلى دورها في إقامة قاعدة بيانات استثمارية للمستثمرين العرب ووضع خريطة للاستثمار في كل دولة.
- وضع آلية عمل للسوق النقدية العربية والتي يتم من خلالها تبادل رؤوس الأموال العربية .
- ضرورة مشاركة صناديق التنمية القطرية والقومية عبر السوق المالية العربية في الاستثمار المباشر .

5.3. تعزيز التكامل والتنسيق الصناعي العربي : بالرغم من أوجه التشابه الكثيرة في اقتصاديات الدول

العربية إلا أنها تختلف اختلافا كافيا من حيث الموارد الطبيعية وطبيعة المناخ والمهارات الصناعية المتوارثة مما يتسنى تطبيق نظرية التكلفة المقارنة بين أجزائها، فلاشك أن هناك ظروفًا إنتاجية خاصة في العراق مثلا تلائم إنتاج سلعة معينة بتكلفة وحدوية تقل عن تكلفتها الوحدوية في مصر أو اليمن أو لبنان، كما أن في سوريا إمكانيات إنتاجية خاصة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل، وبذلك فإذا ما تخصص العراق في صنع ما تؤهله ظروفه وإمكانياته وقامت سوريا بإنتاج سلعتها الخاصة وتبادل البلدان إنتاجهما فإن ذلك يؤدي إلى وفرة في عوامل الإنتاج لكلا البلدين وما يقال عن العراق وسوريا يمكن أن يقال عن الكويت واليمن وغيرها من الدول العربية، ونذكر على سبيل المثال إمكانية حصر الصناعات البتروكيمياوية في العراق للاستفادة من الغاز المنبعث من حقول الرميلة وكركوك، والمنسوجات الحريرية في سوريا وصناعة الحديد والسكر في مصر، وهكذا... الخ، وبذلك تتمثل مزايا التخصص والتنسيق الصناعي في تهيئة إمكانيات جديدة لتصدير المنتجات العربية المنخفضة التكلفة نسبيا (كبة، 2012) .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية قد بذلت بعض الجهود لتحقيق التنسيق الصناعي العربي ونذكر في هذا الصدد اتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية السوق العربية المشتركة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، لكن إغفال بعض الاعتبارات الأساسية حال دون تحقيق التنسيق المنشود .

6.3. تطوير العنصر البشري : إن نجاح أي سياسة صناعية تعتمد على تطوير العنصر البشري ، ولا طالما

عانت الصناعة العربية من نقص في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات، لذلك على الدول العربية تهيئة رأس المال البشري وتكثيف الجهود في مجال التكوين ومطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق (قريشي، 2009، الصفحات 102 - 103).

- 7.3. تطوير القاعدة التكنولوجية العربية : إن تطوير القاعدة التكنولوجية العربية تؤدي دورا حيويا في تحسين الأداء الصناعي للدول العربية فالتكنولوجيا تشكل محور رئيسي في استراتيجيات التصنيع باعتبارها من المقومات الأساسية لبناء الهياكل الإنتاجية وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية (Bouzidi, 2011, p. 9)، وبذلك يتطلب تطوير القاعدة التكنولوجية العربية مايلي:
- توافر الإرادة السياسية والدعم المالي والمناخ البحثي والمعرفي (أوسري و قرينو، 2011، صفحة 102).
 - وجود مؤسسات وطنية هندسية تعمل على تحويل نتائج البحوث والتطوير إلى نماذج عملية مفيدة مع ضمان التسويق الجاد بين تلك المؤسسات والقطاعات الاقتصادية والخدمية .
 - انشاء منظومة ابتكار عربية أطرافها (مؤسسات البحث والتطوير، الجامعات، المستثمرون، الخ) والإستفادة من تجارب الدول الأخرى في العلم والتكنولوجيا (الأسرج، 2015).
 - العمل على الإستفادة من شروط الإفصاح والهندسة العكسية ومراقبة التكنولوجيا الحمية ومحاولة تطويرها في ضوء الإستفادة من اتفاق التبرس (اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة).

4. الخاتمة:

- حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على واقع القطاع الصناعي في الدول العربية وتشخيص نقاط قوته وضعفه مع عرض مختلف المتطلبات الواجب توفيرها لتأهيله، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:
- تشكل الصناعة العربية في مجملها مزيجا صناعيا غير متوازنا لا على الصعيد القطري ولا على الصعيد القومي إذ مازالت الصناعة الإستخراجية تشكل المكون الأساسي للدخل المحلي مقابل ضعف مساهمة الصناعة التحويلية التي لم تتجاوز 10.8% من الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة كما لم تتجاوز 1.9% من الصناعات التحويلية العالمية.
 - استحوذ صادرات الوقود والمعادن والمواد الخام على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية للدول العربية حيث قدرت بـ 58.1% مما يؤكد مرة أخرى على الطابع الريعي للإقتصاديات العربية، في المقابل لم تتجاوز صادرات هذه الدول من السلع المصنعة 30.6%.

- تدني الوضع التنافسي للقطاع الصناعي العربي إذ لم يتجاوز مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية (0.095) حققتها المملكة العربية السعودية وذلك حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO".

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية :

- تنويع النسيج الصناعي والنهوض بالتصدير إضافة إلى تطوير مناخ الأعمال وهيئته .
- تعزيز التكامل والتنسيق الصناعي العربي وذلك للعمل على الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات التي يزخر بها الوطن العربي وتحقيق تنمية صناعية عربية شاملة .
- الإهتمام بالعنصر البشري باعتباره أهم عامل انتاجي والعمل على تكوينه وتأهيله علميا وعمليا و زيادة قدرته على التحكم في التقنيات الحديثة. إضافة إلى نشر ثقافة الابتكار ودعم آلياته .
- تشجيع التعاون المشترك بين القطاع الصناعي والمؤسسات الأكاديمية لترجمة نتائج البحوث في نماذج عملية مفيدة .

- تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية والصناعية .
- الإلتزام بالمواصفات الدولية للجودة لتمكين المنتجات الصناعية العربية من الدخول إلى الأسواق العالمية وتعزيز قدرتها على التنافس.

5. قائمة المراجع :

- بلعور، سليمان، (2010)، دور الإستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية الصناعية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 8 ، ص ص 133 - 142.
- الأسرج ،حسين عبد المطلب، (2015)، نحو تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية ، متاح على الموقع :

(Consulté le 02/10/2021) <https://www.findevgateway.org>

- أوسري، منور، وقرينو حسين، (2011)، جدوى استخدام تكنولوجيا النانو في تطوير القاعدة التكنولوجية الصناعية العربية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، العدد 1، ص 93 - 112.
- بلغنو، سمية، ومغنية، موسوس، (8 - 9 نوفمبر 2010)، متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية، ملتقى المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- بوخاري، عبد الحميد، (2009) ، الإستثمارات العربية البينية الواقع والآفاق ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، ص ص 71 - 82.
- حداد، حامد عبيد، (2012)، التكامل الإقتصادي والتنسيق الصناعي العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 99 ، ص ص 640 - 660.
- صندوق النقد العربي، (2014) ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، العدد 34.
- صندوق النقد العربي، (2019) ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، العدد 39.
- صندوق النقد العربي، (2020) ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، العدد 40.
- صندوق النقد العربي، (أفريل 2021)، تقرير آفاق الإقتصاد العربي، العدد 13.
- عبد الأمير قاسم كبة (2012). التنسيق الصناعي بين البلاد العربية ، متاح على الموقع : <https://elasrag.wordpress.com> (Consulté le 08/10/2021)
- عروب، رتيبة، وبوسبعين، تسعديت، (5 - 6 أكتوبر 2011)، أهمية تثمين وتأهيل الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، ملتقى الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
- فرج، شعبان، (2005)، التجارة والإستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- قريشي، نصيرة، (2009)، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد5، ص ص87 - 106.
- نذير، غنية، (2009)، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

<http://al-hakawati.la.utexas.edu> (Consulté le 25/09/2021)

- Achy,Lahcen, (2013) , quelles politiques d'industrialisation dans les pays arabes, sur le site :

carnegieendowment.org (Consulté le 20/10/2021).

- Bouzidi,Abdlemajid, (2011) , Industrialisation et Industries en Algérie, sur le site :

<https://library.fes.de/pdf-files/> (Consulté le 23/10/2021).